الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

مجلس النواب

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

القطاع الصناعي في لبنان

سلسلة الملفات القطاعية (٦)

إعداد: طارق سنجقدار

المديرية العامة للدراسات والمعلومات، مركز التطوير البرلماني

بيروت، أيلول ٢٠٠٠

سلسلة الملفات القطاعية

هـــي سلسلة من الملفات الهادفة، يعدها مركز التطوير البرلماني، داخل مجلس النواب اللبناني، لصالح اللجان النيابية وأعضائها، واضعاً بتصرفهم ملفاً عن كل قطاع إنمائي، تتولى هـــذه اللجنة مناقشة مشاريع واقتراحات القوانين الخاصة به، مثل التربية والصحة والزراعة والسياحة والمياه والأشغال العامة، ألخ.

ويهـــدف المركـــز، مـــن خـــلال هذه السلسلة إلى تزويد اللجان النيابية بالمعلومات والمعطـــيات الأساسية المتعلقة بالقطاع والتي تشكل إطاراً لاتخاذ القرار من شأنه تسهيل عمل اللجـــان فـــي مناقشة القضايا المعروضة عليها. ويتضمن كل ملف أربعة أقسام (١) تشخيص واقـــع القطـــاع مـــن خـــلال مجموعـــة المؤشرات والمعطيات والأبحاث المتوافرة عنه (٢) اســـتعراض المشـــاكل الرئيسية التي تواجه القطاع (٣) عرض قائمة المشاريع والاعتمادات الملحوظة في الخطة الإنمائية الخماسية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) التي أعدها مجلس الإنماء والأعمار ووافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٧ (٤) التوجهات والاقتراحات العامة لتطوير القطاع ومعالجة قضاياه.

وقـــد أعـــدت هـــذه الملفات من منظور تخطيطي لرسم السياسات القطاعية، لذلك لم تتطرق عمداً إلى العديد من التفاصيل والتحليلات والتي يمكن العودة إليها، -إذا رغبت اللجنة البرلمانية المعنية بذلك- إلى قاعدة المعلومات في مركز التطوير البرلماني. واستند في إعداد هذه الملفات إلى الأبحاث والتقارير والإحصاءات المنشورة -أو قيد النشر-من قبل الوزارات والإدارات المعنية ومراكز الدراسات والمنظمات الدولية العاملة في لبنان.

القطاع الصناعي.

تمهيد

تهدف هذه الدراسة عن الصناعة في لبنان إلى تشخيص واقع هذا القطاع وتحليل مشكلاته وقضاياه وتقديم توجهات عامة آيلة إلى معالجتها من منظور تخطيطي لرسم السياسات العامة. ويشكل هذا الملف إطاراً عاماً يساعد الجنة النيابية للصناعة على دراسة المشاريع والقضايا الصناعة التي ستعرض عليها، خلال عملها التشريعي. ويحتوي على أربعة أقسام تتناول مجمل القطاع الصناعي:

١. الأول، يتناول المؤشرات الصناعية الأساسية في لبنان ومقارنتها بالمؤشرات العربية والدولية.
٢. الثاني، يتطرق في ضوء المؤشرات الصناعية ودلالاتها إلى المشكلات والقضايا الأساسية التي تواجه قطاع السياحة في لبنان.
٣. الثالث، يستعرض الاعتمادات والمشاريع الصناعية الواردة في الخطة الإنمائية الخماسية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، وان كانت هذه الخطة ما زالت مشروعاً لم يدخل بعد عملياً حيز التنفيذ.
٤. الرابع، يتضمن مجموعة اقتراحات وتوجهات عامة يؤدي اعتمادها إلى وضع المشكلات الرئيسية على طريق المعالجة.

اكتفي في هذا الملف بالتركيز، انطلاقاً من المؤشرات والمعلومات الكمية، على القضايا التي تتسم معالجتها بالأولوية والإلحاح. وأثبتت في نهاية الملف قائمة المراجع التي استند إليها في إعداده.

المحتويات

تمهيد

مقدمة

١- المؤسسات الصناعية:
١-١ تطور تأسيس المؤسسات الصناعية
١-٢ توزع بحسب الشكل القانوني
١-٣ توزع بحسب النشاط الإقتصادي
١-٤ توزع يحسب حجم اليد العاملة
١-٥ التوزع الجغرافي

٢- اليد العاملة :
٢-١ توزع اليد العاملة بحسب ديمومة العمل
٢-٢ توزع العاملين بحسب المستوى التعليمي
٢-٣ توزع العاملين بحسب الجنس
٢-٤ الرواتب و الأجور

٣- الرساميل الموظفة في الصناعة:
٣-١ الرساميل الإجمالية الموظفة في الصناعة
٣-٢ الرساميل الموظفة في الصناعة (١٩٩٦-٢٠٠٠)

٤- المنتوجات الصناعية
٤-١ قيمة المنتوجات الصناعية

٥- الصادرات الصناعية:
٥-١ توزع قيمة الصادرات بحسب دول المقصد
٥-٢ توزع قيمة الصادرات بحسب المناطق الإقليمية
٥-٢-١ توزع الصادرات بحسب المناطق
٥-٣ التوزع السلعي

٦- التمويل الصناعي
٦-١ القروض المصرفية
٦-٢ القروض ذات الفوائد المدعومة
٦-٣ القروض الحائزة على تسهيلات

٧- مشاكل القطاع الصناعي
٧-١ مشاكل عامة
٧-٢ الحلول الممكنة

٨- الخطة الإنمائية الخماسية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)

واقع القطاع الصناعي :

١- المؤسسات الصناعية :

١-١ تطور تأسيس المؤسسات الصناعية:

بلغ عدد المؤسسات الصناعية في نهاية العام ١٩٩٨ "٢٢٠٢٥ " مؤسسة باستثناء ورش العمل و الطاقة و المياه . و قد شهد هذا القطاع تطورا ملحوظا في عدد مؤسساته، خلال الخمسين سنة الأخيرة، بحيث كان هناك فقط ٣٩٥ مؤسسة في العام ١٩٥٠، و لا شك في أن الزيادة الرئيسية لعدد المؤسسات قد سجلت خلال عقد التسعينات إذ بلغت "١١٦١٢ " أي ما يوازي ٥٢,٧% من العدد الإجمالي للمؤسسات

كما شهدت الأعوام (١٩٩٦-٢٠٠٠) تطورات ملحوظة إن على صعيد تأسيس مصانع جديدة، أو على صعيد إرتفاع عدد العمال الذين قد تستوعبهم المؤسسات الصناعية الجديدة أو على صعيد الرساميل الموظفة في المؤسسات الجديدة.

فقد تم تسجيل ٥٢٦ مؤسسة صناعية في العام ١٩٩٩، مقابل ٤٥١ مؤسسة في العام ١٩٩٨، أي بزيادة ما نسبته ١٦,٦ % . و قد سجلت مجمل القطاعات زيادة في عدد المؤسسات الصناعية الجديدة المسجلة .

و قد إستأثرت صناعات المواد المنجمية غير المعدنية و النسيج و الملبوسات بأعلى نسبة نمو بلغت على التوالي ٧٣،٩ % و ٦٨،٢ % مقارنة بأرقام ١٩٩٨ .

أما القطاعات التي سجلت تراجعا في عدد المؤسسات المسجلة فهي صناعة الجلد و الأحذية (- ٥٠ %) ، الصناعات الكيمائية (- ١٤ %) ، وصناعة المجوهرات (- ٢٤ %) ، إذ بلغت في القطاعين الأخيرين معا ٣,٣ % من العدد الإجمالي للمؤسسات المسجلة .

إن بعض المؤسسات ، و لا سيما صناعات النسيج و المواد الغذائية و المشروبات أسست شركات كبيرة الحجم نسبيا . و إستخدمت أربع شركات من مجموع ٣٧ شركة في قطاع النسيج و الملبوسات ١٣٠ عاملا أي ما يوازي ٣٢،٥ موظفا للشركة الواحدة ، بعبارة أخرى إستخدمت ١٠% من المؤسسات الصناعية في القطاع المشار إليه، ٣٠% من العمال المسجلين فيه .

أما في قطاع المواد الغذائية و المشروبات فإن ٦ % منها إستخدم ٣٠ % من العمال في هذا القطاع ، بمعنى أخر، إستخدمت ٧ شركات من مجموع ١١٧ شركة،٣٥١ عاملا.

جدول رقم ١ تطور تأسيس المؤسسات الصناعية :

السنة	عدد المصانع	النسبة
قبل ١٩٥٠	٣٩٥	%٢
١٩٥٩-١٩٥٠	٦٤٠	%٣
١٩٦٩-١٩٦٠	١٢١٠	%٥
١٩٧٩-١٩٧٠	٣٠٨٦	%١٤
١٩٨٩-١٩٨٠	٤٧٤٩	%٢٢
١٩٩٨-١٩٩٠	١١٦١٢	%٥٢
مختلف	٣٣٣	%٢
المجموع	٢٢٠٢٥	%١٠٠

(وزارة الصناعة، تقرير عن الصناعة في لبنان ، إحصاءات و نتائج- بيروت ٢٠٠٠)

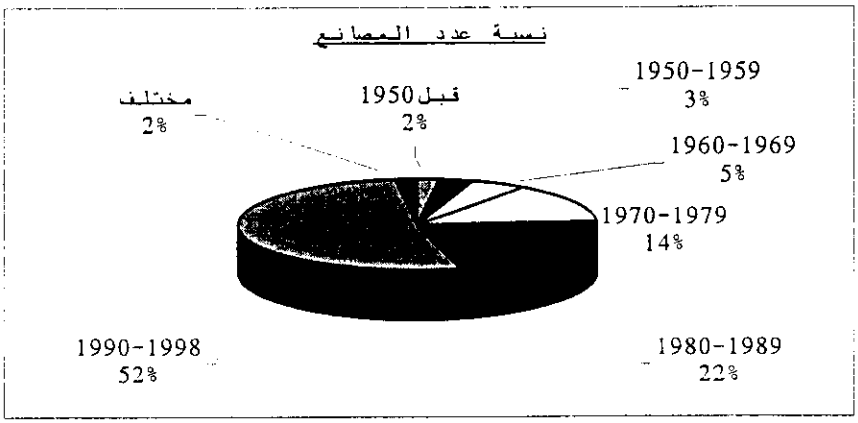

و من الملاحظ أنه قبل سنة ١٩٥٠ كانت نسبة مصانع المنتجات الغذائية تمثل ٤٦,٦% من إجمالي الصناعات القائمة آنذاك ، و تدنت هذه النسبة إلى ٢٠,٥% سنة ١٩٩٨. أي أن بعد سنة ١٩٥٠ بدأت تظهر صناعات جديدة في قطاعات أخرى.
و قد بلغ عدد المصانع المنشأة حديثا (١٩٩٦-٢٠٠٠) ١٩٥٣ مؤسسة .

جدول رقم ٢-عدد المصانع المنشأة حديثا(١٩٩٦-١٩٩٩):

السنة	المصانع المنشأة حديثا
١٩٩٦	٤٥٩
١٩٩٧	٥١٧
١٩٩٨	٤٥١
١٩٩٩	٥٢٦
مجموع	١٩٥٣

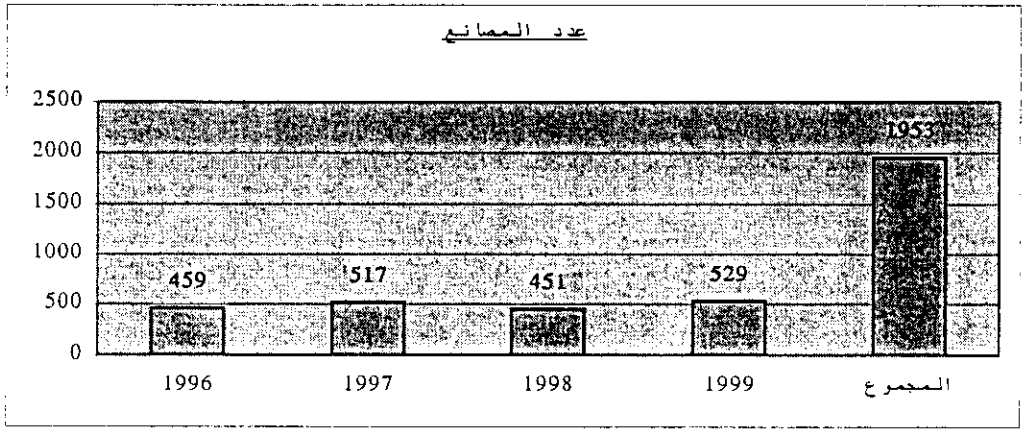

(التقرير السنوي لوزارة الصناعة ١٩٩٩)

١-٢ توزع المؤسسات بحسب الشكل القانوني:

تطغى المؤسسات الفردية (٨٣,٤%) على ما عداها من مؤسسات ، مقابل ١٥,٣% للشركات .و يبين الجدول التالي توزع المؤسسات العاملة بحسب الشكل القانوني .

جدول رقم ٣- توزع المؤسسات بحسب الشكل القانوني :

نوع المؤسسة	%
مؤسسة فردية	٨٣,٤
شركات أشخاص	٨,٥
شركات أموال	٦,٨
غير محددة	١,٣

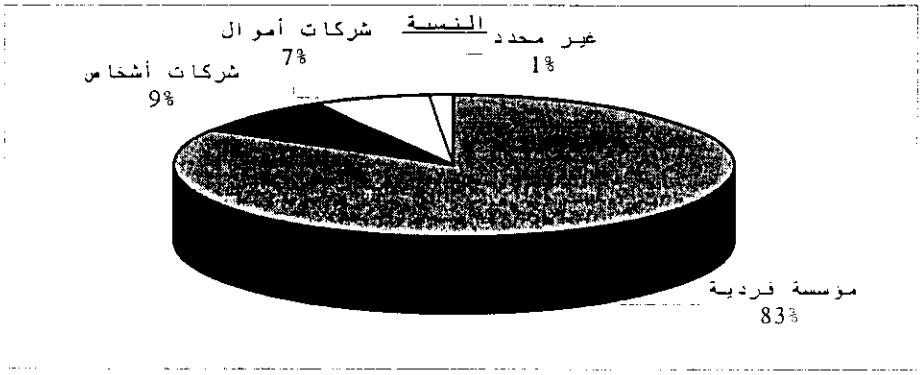

بمقارنة هذه النسب الإجمالية مع المؤسسات المنشأة حديثا في سنة ١٩٩٩، يتبين أن إتجاها جديدا برز في السنة الأخيرة، بحيث تراجعت نسبة المؤسسات الجديدة الفردية إلى ٧٠%، و إرتفعت نسبة الشركات ،شركات الأشخاص (١٣%)، شركات الأموال(١٢%)، و الشركات غير المحددة (٥%).

الشكل القانوني للمؤسسات المنشأة في ١٩٩٩

نوع المؤسسة	%
مؤسسة فردية	٧٠
شركات أشخاص	١٣
شركات أموال	١٢
غير محددة	٥

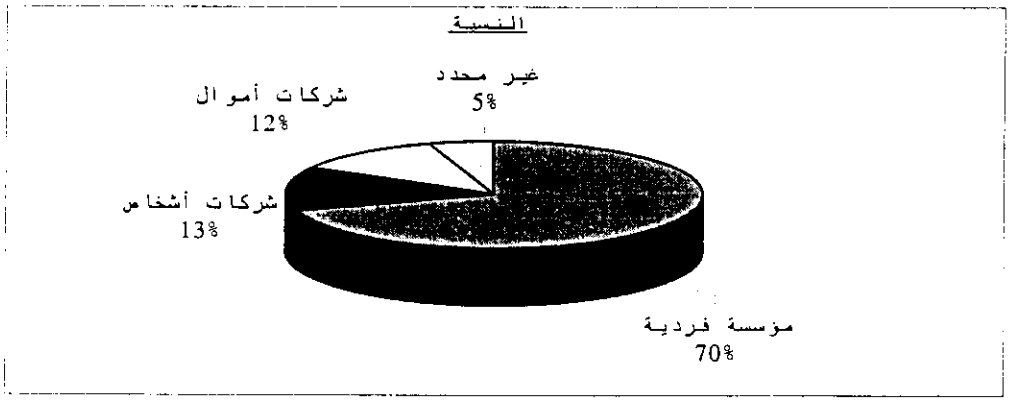

(المصدر السابق)

١-٣ توزع المؤسسات بحسب النشاط الإقتصادي:

إن القطاع الصناعي في لبنان ليس شديد التنوع . فمعظم المؤسسات الصناعية (٨٨,٦%) تنتمي إلى ثمانية فروع رئيسية، هي التالية:

١. المأكولات و المشروبات (٢٠,٣%)

٢. المنتجات المعدنية (١٦,١%)

٣. المنتجات غير المعدنية (١١,٥%)

٤. المفروشات و المنتجات المماثلة (١٠,٧%)

٥. الألبسة و الفرو (١٠,٣%)

٦. المنتجات الخشبية بإستثناء المفروشات (١٠,٢%)

٧. الصناعات الجلدية و دبغ الجلود (٥,٩%)

٨. صناعة النسيج (٣,٧%)

جدول رقم ٤ التوزع الإجمالي للمؤسسات الصناعية العاملة بحسب نوع النشاط الإقتصادي:

النوع	النسبة
المأكولات و المشروبات	%٢٠,٣
المنتجات المعدنية	%١٦,١
المنتجات غير المعدنية	%١١,٥
المفروشات و المنتجات المماثلة	%١٠,٧
الألبسة و الفرو	%١٠,٣
المنتجات الخشبية بإستثناء المفروشات	%١٠,٢
الصناعات الجلدية و دبغ الجلود	%٥,٩
صناعة النسيج	%٣,٧

(تقرير وزارة الصناعة للعام ١٩٩٩)

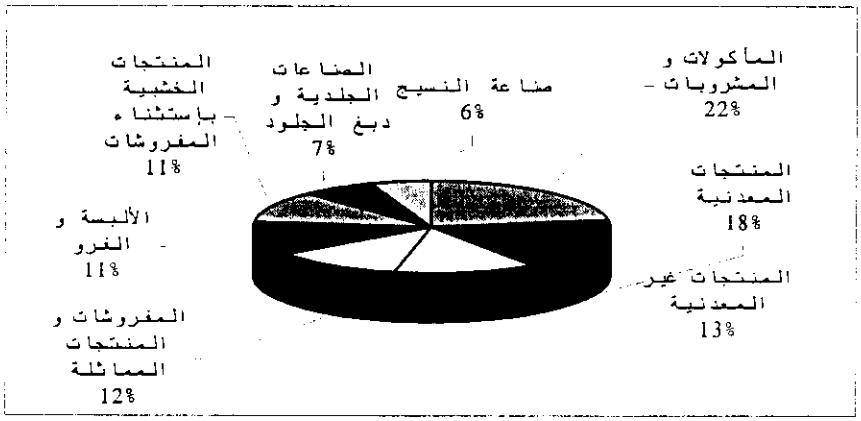

أما بالنسبة لسنة (١٩٩٩) ، فقد بلغت نسبة الصناعات الجديدة في المواد الغذائية (٢٢,٢%) ، و صناعة الملابس و المنسوجات (٧,٠%) ، و صناعة المعادن الأساسية (٢٤,٩%) ،و الصناعات الكيماوية (٧,٠%) ، و صناعة المفروشات

الخشبية و المعدنية (١٦,٠%) ، وصناعة الآلات و التجهيزات (٥,٥%) ، و الصناعات المنجمية غير المعدنية (٧،٦%) ، و غير ذلك (٩,٧%).

جدول رقم ٥ توزع الصناعات المنشأة حديثا في العام١٩٩٩ بحسب النشاط الإقتصادي:

النوع	النسبة
منتجات غذائية و مشروبات	%٢٢,٢
صناعة المعادن	%٢٤,٩
صناعة الخشب	%١٦,٠
صناعة الملابس	%٧,٠
الصناعات المنجمية غير المعدنية	%٧,٦
الصناعات الكيماوية	%٧,٠
صناعة الآلات و التجهيزات	%٥,٥
صناعات أخرى	%٩,٧
المجموع	%١٠٠

(المصدر السابق)

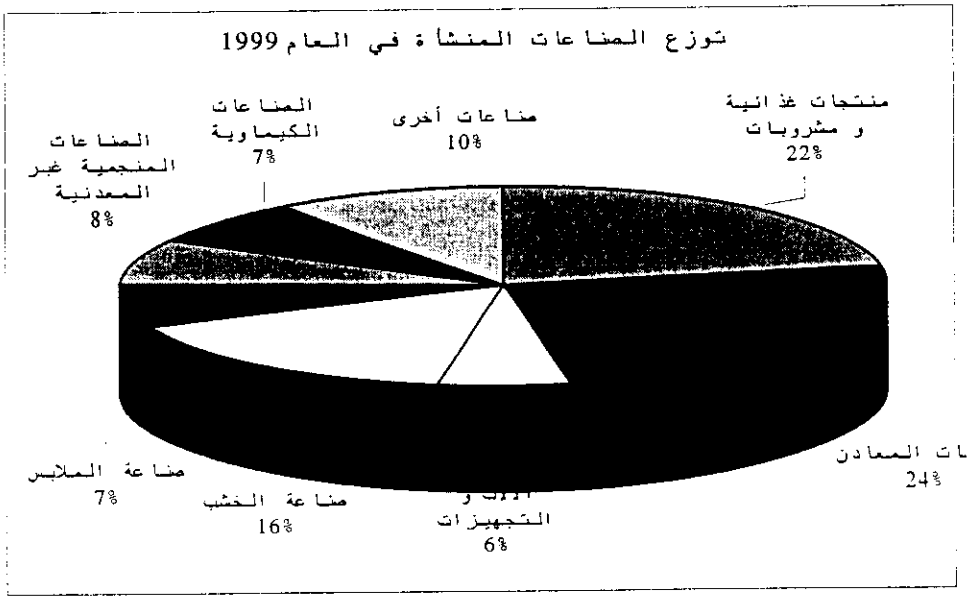

٤-١ توزع المؤسسات بحسب حجم اليد العاملة :

يبلغ متوسط عدد العمال في المؤسسة الواحدة في العام ١٩٩٨ ٥,٢ عامل مقابل ٦,٥ عامل في ١٩٩٤وبالطبع فإن حجم اليد العاملة يختلف بإختلاف المؤسسات ، هناك ٧٣,٧ % من المؤسسات تضم ٤ عمال و ما دون ، و ٢١,٥% تضم من ٥ إلى ٩

عمال أي أن هناك ٩٥,٢%من المؤسسات تضم أقل من ١٠ عمال . و تضم بعض المؤسسات ٢,٨% (١٠-١٩) عاملا، و البعض الأخر ١% يضم (٢٠-٣٤) عاملا، و ١% أكثر من ٣٤ عاملا (٣٤-٢٥٠).

جدول رقم ٦-توزع المؤسسات بحسب حجم اليد العاملة:

اليد العاملة	النسبة
١-٤ عمال	% ٧٣,٧
٥-٩ عمال	% ٢١,٥
١٠-١٩ عامل	% ٢,٨
٢٠-٢٤ عامل	%١,٠
٣٥-٢٥٠ عامل	%١,٠

(المصدر السابق)

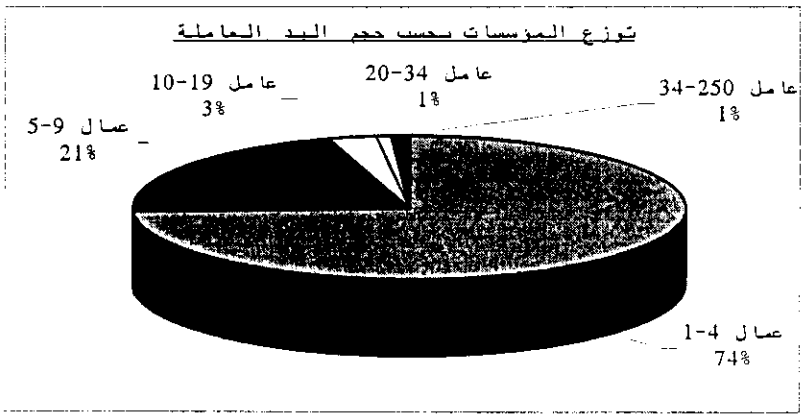

١-٥ توزع المؤسسات الجغرافي :

تتوزع المؤسسات الصناعية بحسب المناطق ، بنسبة ٥٠% في جبل لبنان ، و(١٧,٥%) في لبنان الشمالي و ١١,٦% في بيروت ، أما في البقاع فبلغت نسبة تأسيس المصانع (١٠,٢%)، و في لبنان الجنوبي (٧,٥%) أما في النبطية فبلغت نسبتها (٣,٢%).

تتركز معظم الشركات الصناعية في محيط المدن الرئيسية و عموما في ضواحيها. كما أن الشركات الصناعية تتوزع داخل المناطق الصناعية (١٨,٤%) وخارجها (٨١,٦%) و من الملاحظ أن معظم الشركات تتمركز خارج المناطق الصناعية .

أما الشركات الصناعية الموجودة داخل المنطقة الصناعية فتتوزع على الشكل التالي:
٦٦% من الشركات قائمة في جبل لبنان ، و٦% في لبنان الشمالي ،
و١٣% في البقاع ، و ٩% في لبنان الجنوبي ، أما بالنسبة لبيروت و النبطية فإن نسبة توزع المصانع فمتعادلة إذ تبلغ ٣% للمنطقتين.
أما الشركات الصناعية العاملة خارج المنطقة الصناعية فهي على الشكل التالي:
٤٦% منها تتمركز في جبل لبنان ، يليها ٢٠% في لبنان الشمالي ،و ١٤% في بيروت، و ٧% في لبنان الجنوبي ، و ٣% في النبطية ، و ١٠% في البقاع .

جدول رقم٧- التوزع الجغرافي للمؤسسات الصناعية :

المنطقة	إجمالي	خارج منطقة صناعية	داخل منطقة صناعية
بيروت	%١١,٦	%١٤	%٣
جبل لبنان	%٥٠	%٤٦	%٦٦
لبنان الشمالي	%١٧,٥	%٢٠	%٦
البقاع	%١٠,٢	%١٠	%١٣
لبنان الجنوبي	%٧,٥	%٧	%٩
النبطية	%٣,٢	%٣	%٣
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

بالنسبة لتوزيع المؤسسات الصناعية الجديدة المنشأة في(١٩٩٩) ،فقد تم تأسيس ما نسبته ٥٨,٢٠% منها في جبل لبنان ، يليه الجنوب و البقاع مع ١٠% لكل من المنطقتين ،و ٧،٥٦% للبنان الشمالي و لم يتغير هذا الإتجاه بشكل ملحوظ إلا في منطقة النبطية التي إرتفع عدد المؤسسات فيها من١٤% سنة١٩٩٨ إلى ٤١% سنة ١٩٩٩ . و شكلت المؤسسات المسجلة في هذه المنطقة ٧,٧٥ % من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية الجديدة المسجلة .

جدول رقم ٨-توزع المؤسسات المنشأة حديثا :

المنطقة	النسبة الإجمالية (١٩٩٩)
بيروت	% ٥,٣٠
جبل لبنان	%٥٨,٢٠
لبنان الشمالي	% ٧,٦٠
لبنان الجنوبي	%١٠,٤٠
البقاع	% ١٠,٨٠
النبطية	%٧,٧٠
المجموع	%١٠٠

(المصدر السابق)

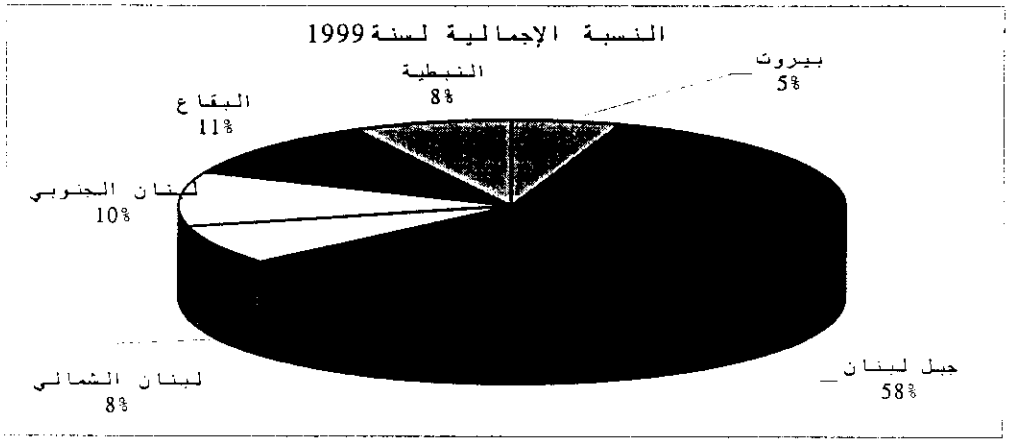

٢- اليد العاملة في الصناعة

٢-١ توزع اليد العاملة بحسب ديمومة العمل :

شكلت القوى العاملة الدائمة في القطاع الصناعي للعام ١٩٩٨ زهاء ١١٤ ألف عامل، و بالمقارنة مع نتائج إحصاء ١٩٩٤ ، يتبين أن حجم هذه القوى قد تدنى بنسبة ١٨% ، و بلغت نسبة الأجراء منهم ٦٩% في حين بلغت نسبة العاملين غير الأجراء (أفراد العائلة و أصحاب المصانع و العمال الموسميين) ٣١% ، مقابل ٧٥% للأجراء، و ٢٥% للموسميين في العام ١٩٩٤ . و يتركز العمال من غير الأجراء في الصناعات الصغيرة الحجم .

يشار إلى أن الركود الإقتصادي قد دفع الصناعيين للجوء إلى العمال الموسمين كلما قضت ظروف العمل بذلك، بسبب تدني كلفتهم بالمقارنة مع إستخدام عمال دائمين لأن الموسميين لا يفيدون من أية تقديمات إجتماعية من مستخدميهم ، كما أنهم لا يحصلون على تعويضات ، أو علاوات أو أية إمتيازات أخرى .

جدول رقم ٩-توزع اليد العاملة في الصناعة بحسب ديمومة العمل (١٩٩٩)

النوع	العدد
عمال دائمين	%٦٩
عمال موسميين	%٣١
المجموع	%١٠٠

(المصدر السابق)

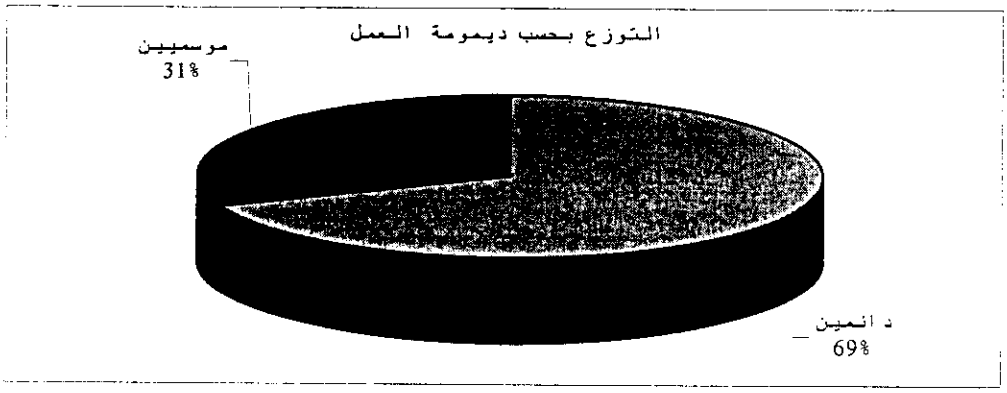

٢-٢ توزع العاملين في الصناعة بحسب المستوى التعليمي:

يبين توزع اليد العاملة في الصناعة بحسب المستوى التعليمي أن نسبة العمال بمستوى إبتدائي و ما دون يشكلون ٥١% من مجموع اليد العاملة الصناعية . و بمقارنة هذا التوزع بإجمالي القوى العاملة في لبنان ، يتبين أن نسبة المستوى الإبتدائي في الصناعة (٣٧%) تفوق مثيلاتها في إجمالي القوى العاملة (٢٩,٢%)، في حين أن نسبة الثانوي في الصناعة (١٢%) تتدنى كثيرا عن مثيلاتها في إجمالي القوى العاملة (١٧،٤%).
و يبين الجدول التالي مقارنة المستويات التعليمية في الصناعة و في إجمالي القوى العاملة في لبنان.

جدول رقم ١٠-توزع اليد العاملة في الصناعة بحسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	اليد العاملة الصناعية	إجمالي القوى العاملة
أمي	%٥	%٧,٥
يقرأ و يكتب	%٩	%٨,٥
إبتدائي	%٣٧	%٢٩,٢
تكميلي	%٢٣	%٢١,٥
ثانوي	%١٢	%١٧,٤
جامعي	%١٤	%١٥,٨
المجموع	%١٠٠	%١٠٠

(النشرة الصناعية،التقرير السنوي ٢٠٠٠)

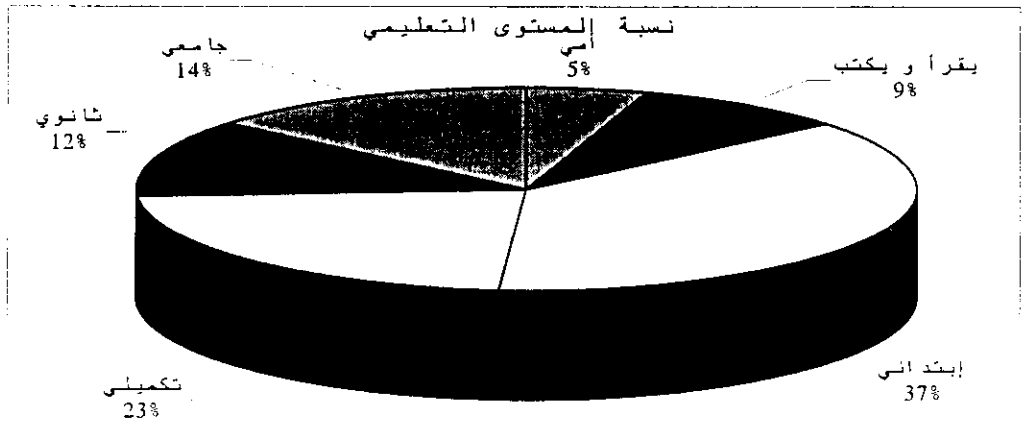

٢-٣ توزع العاملين بحسب الجنس:

يشكل العمال الذكور العاملون في الصناعة ٨٨% ، في حين تبلغ نسبة الإناث العاملات في الصناعة ١٢% ، و هذه النسبة هي أقل بكثير مما هو قائم في الدول الصناعية حيث تبلغ نسبة الإناث العاملات في الصناعة ٣٠-٣٥%.

و تتركز النساء العاملات في لبنان، في الصناعات التالية ، الملابس و النسيج، و المنتوجات البلاستيكية .

جدول رقم١١-توزع العاملين في الصناعة بحسب الجنس:

الجنس	النسبة
ذكور	٨٨%
إناث	١٢%
المجموع	١٠٠%

(المصدر السابق)

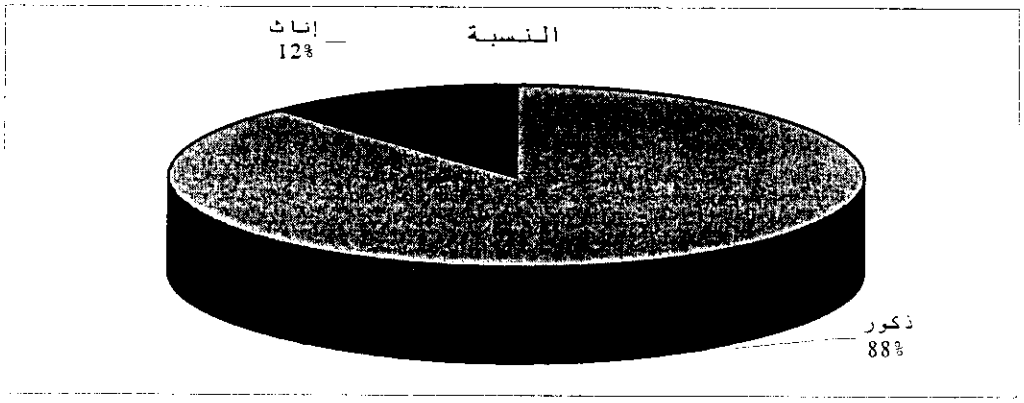

٢-٤ الرواتب و الأجور:

بلغت الرواتب الإجمالية في الصناعة للعام ١٩٩٨ ، ٦٣٧ مليون دولار أميركي ، توزعت على الشكل التالي:

٧٧,٣% يعود إلى رواتب العمال الدائمين ، ٩,٦% منها لرواتب العمال الموسميين ، و ١٠,٧% يذهب للتقديمات الإجتماعية الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ، و أخيرا ٢,٤% للمصروفات الخاصة بالتأمين الشخصي .و بلغ معدل الراتب الأساسي للعامل الواحد سنويا ٦٢٦٢ دولار أي ما يوازي اكثر من ضعفي الحد الأدنى للأجور،

الحد الأدنى للأجور، و يرتفع هذا الرقم إلى ٧٣٢٥ دولار، ذا ما أضيفت إليه التقديمات الإجتماعية. و بالطبع يختلف المعدل الوسطي بحسب حجم المؤسسات الصناعية . ففي المؤسسات التي يتجاوز عدد عمالها ٢٥٠ عاملا، يبلغ الأجر الوسطي للأجر السنوي ١١٠٧٢ دولار مقابل ٥٠٦٤ دولار في المؤسسات الصغيرة الحجم .و قدرت إنتاجية العامل الواحد للعام ١٩٩٨ ب ٣٤٧٤٣ دولار محققة زيادة و قدرها ٣٦ % مقارنة بالعام ١٩٩٤.

جدول رقم ١٢-توزع الرواتب و الأجور:

التوزع	النسبة
عمال دائمين	%٧٧,٣
عمال موسميين	%٩,٦
الضمان الإجتماعي	%١٠,٧
الضمان الشخصي	%٢,٤
المجموع	%١٠٠

(النشرة الصناعية، التقرير السنوي ٢٠٠٠)

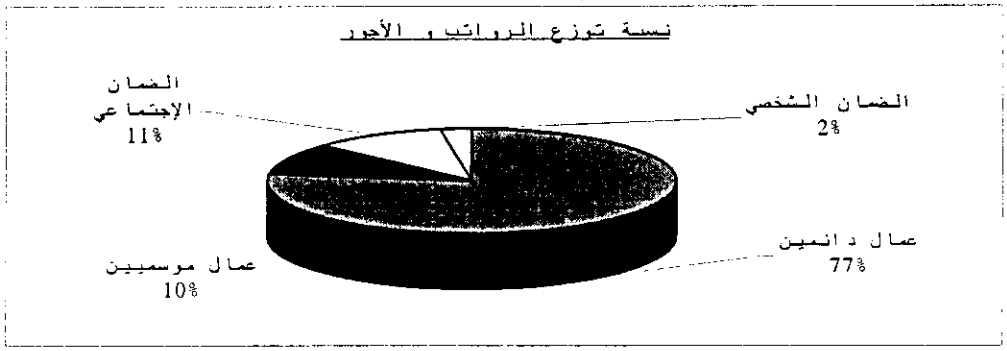

٣- الرساميل الموظفة في الصناعة:

بلغت القيمة الإجمالية للرأسمال المستثمر في الصناعة،٣,٨٨ مليار دولار و يمثل الإستثمار الموظف في ١٩٩٨ ٩,٦% من إجمالي الإستثمارات الصناعية .

٣-١ توزع الرساميل الإجمالية الموظفة في الصناعة :

تتوزع هذه الإستثمارات على النحو التالي٣,٩ مليار دولار،٢٦,٣% موظفة في المنتوجات الغذائية و المشروبات و١٩,٤% في المنتوجات غير المعدنية و١٤,٦% في المنتوجات المعدنية و ٧% في المفروشات، و٣٢,٧% في سائر المنتوجات الأخرى و توزعت بحسب مجالات الإستثمار على النحو التالي:
٥٠% منها مستثمر في الآلات و٤٣% في الأراضي و الأبنية . وقد بلغت قيمة الإستثمارات الصناعية في العام ١٩٩٨ (٣٧٣,٤) مليون دولار أميركي ، مقابل (١٩٢,٢)مليون دولار أميركي في العام ١٩٩٤ .

٣-٢ الرساميل الموظفة في الصناعة خلال الفترة(١٩٩٦-٢٠٠٠):

خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠) أنشئ "١٩٥٣" مؤسسة صناعية إستثمر فيها"٥٣٧٩١٨" مليار ليرة لبنانية. و قد توزع عدد المصانع و الرساميل على الشكل التالي:

خلال سنة ١٩٩٦ وظفت في الصناعة ١٠٠٩٦٩ مليار ليرة لبنانية ، و بلغ عدد المصانع في هذه السنة ٤٥٩ .

أما في العام ١٩٩٧ فقد وظفت في الصناعة ١١٥٨٤١ مليار ليرة لبنانية ، و بلغ عدد المصانع ٥١٧ في هذه السنة .

بالنسبة للعام ١٩٩٨ وظفت في الصناعة ١٩٢٩٠٨ مليار ليرة لبنانية ، وبلغ عدد المصانع جلال هذه السنة ٤٥١ مصنعا .

أما العام ١٩٩٩ فقد وظف في القطاع الصناعي ١٢٨٢٠٠ مليار ليرة لبنانية، و بلغ عدد المصانع خلال هذا العام ٥٢٦ مصنعا .

جدول رقم ١٣-الرساميل الموظفة في الصناعة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠):

نوع الصناعة	نسبة رأس المال ٩٦	نسبة رأس المال ٩٧	نسبة رأس المال ٩٨	نسبة رأس المال ٩٩	إجمالي (٩٦-٢٠٠٠)
مواد غذائية و مشروبات	%١٨	%١٥	%٤١	%١٤,٧	%٨٨,٧
صناعة الألبسة و المنسوجات	%٦	%٨	%٢	%٣,٨	%١٩,٨
الجلود و الأحذية	%٣	%٨	%٢	-	%١٣
المفروشات الخشبية و المعدنية	%١٦	%١	%١	%٧,١	%٢٥,١
الصناعات الكيمائية	%١٠	%٧	%٣	%١٠	%٣٠
صناعة الورق و الكرتون	%٤	%١٨	%٧	-	%٢٩
الصناعات المنجمية غير المعدنية	%١٨	%١٤	%١٣	%٤,٨	%٤٩,٨
صناعة المعادن الأساسية	%١٤	%١٠	%٨	%١١,١	%٤٣,١
صناعة الآلات و التجهيزات	%١	%٥	%٢	%٢,٥	%١٠,٥
صناعة المجوهرات	%١	%٢	%١	-	%٤
صناعات مختلفة	%٩	%١٢	%٢٠	%١٣,٩	%٥٤,٩
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	-

(النشرة الصناعية ، التقرير السنوي ١٩٩٩)

٤- المنتوجات الصناعية

٤-١ قيمة المنتوجات الصناعية :

بلغت قيمة المنتوجات الصناعية للعام ١٩٩٨ ، ٣,٩ مليار دولار ، موزعة على الشكل التالي :

جدول رقم ١٤- توزع قيمة المنتوجات الصناعية:

النوع	القيمة (١٠٠٠د.أ)	النسبة
مواد غذائية و مشروبات	١,٠١١,٣١٣	%٢٥,٦
الصناعات المعدنية	٤٥٤,٩٧٦	%١١,٥
الصناعات غير المعدنية	٥٥٢,٣٧٤	%١٤,٠
صناعة المفروشات	٣٢٧,٨٩٠	%٨,٣
صناعة الألبسة و المنسوجات	٢١٢,٠٢٦	%٥,٤
الصناعات الخشبية	١١٢,٩٢٦	%٢,٩
صناعة الجلود و الأحذية	١١١,٠١٢	%٢,٨
صناعة الآلات و التجهيزات	١٠٠,٨٧٤	%٢,٦
صناعات مختلفة	١,٠٦٩,٥١٩	%٢٧,١
المجموع	**٣,٩٥٢,٩١٠**	**%١٠٠**

(المصدر السابق)

و تمثل القيمة المضافة في الصناعة ١,٧ مليار دولار أي ما يساوي ٤٣% من القيمة الإجمالية للمنتوجات.

٥-الصادرات الصناعية

٥-١ توزع قيمة الصادرات الصناعية بحسب دول المقصد:

بلغت القيمة الإجمالية للصادرات الصناعية خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩) ١٦٢٦,٨ مليون دولار، أي بمعدل وسطي قدره "٤٠٦٩" مليون دولار أميركي في العام الواحد.

توزعت الصادرات الصناعية على ١٠٨ دول ، و إستأثرت عشرون منها بنسبة ٩٢,٦٤ % من القيمة الإجمالية فيما يبلغ نصيب ٨٨ دولة نسبة ٧،٤ % فقط مما يشير إلى تمركز أسواق الصادرات الصناعية في دول من دون غيرها. كما أنه من الملاحظ أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى بين دول المقصد تليها فرنسا و الولايات المتحدة و سوريا و الأردن و ألمانيا وإيطاليا و إسبانيا و المملكة المتحدة .و قد إستأثرت هذه الدول بنسبة ٧٤,٧٦% في حين إستحوذت الدول العشر الباقية على ١٧,٧٨% من هذه الصادرات.

و خلال العام ١٩٩٩ دخلت الصادرات الصناعية ، المصادق على منشأها لدى وزارة الصناعة، ستة أسواق جديدة هي : الهند ، سكوتلندا ، مولدوفيا ، جزر الكارايب ، ليتوانيا

و أنغولا . بلغ مجموع الصادرات إلى هذه الأسواق الستة ١٤٠ مليون دولار أميركي . و إحتلت أنغولا المرتبة الأولى بمجموع قيمته ٩٢ مليون دولار أميركي و تأتي بعدها مولدوفيا ، الهند و جزر الكارايب .

جدول رقم ١٥- الصادرات الصناعية بحسب دول المقصد (١٩٩٦-١٩٩٩):

لائحة الدول	مجموع ١٩٩٦ مليون ل.ل	مجموع ١٩٩٧ مليون ل.ل	مجموع ١٩٩٨ مليون ل.ل	مجموع ١٩٩٩ مليون ل.ل
المملكة العربية السعودية	١٢٤،٩٧٥	٩٠،٩٣٣	٨١،٠٤٦	٧٦،٢٩٥
فرنسا	٥٣،٩٨١	٤٢،٠٢٧	٤٦،٣٦٩	٥١،١٥٥
الجمهورية العربية السورية	٤٨،٠٥٣	٤١،٨٩٤	٤١،٣٨٧	٣٢،٦٨٠
الولايات المتحدة الأميركية	١٩،٠٢٦	٣١،٣٤٩	٣٣،٨٠٢	٣٣،٧٨٦
المملكة الأردنية الهاشمية	٢٧،٢٨٢	٢٦،٦٠٣	٣٢،٨٦٣	٢٨،٧٨٢
المملكة المتحدة	١٨،٠٣١	٢٢،٠٢٦	٢٣،٠٨٢	١٣،٣٣٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٤،٩٠٢	١٦،٥٣٥	١٤،٠٠٧	١٢،٤٩٢
ايطاليا	١٩،٤٩٣	١٨،٣٧١	١٣،٤٩٣	١٤،٢٣٣
جمهورية مصر العربية	١٠،٤٢٨	١٣،٣٠٧	١٢،٧٨٩	٨،٩٦٠
دولة الإمارات	١١،٢٦٩	١٠،٧١١	١١،٥١٠	١٤،٠١٥
ألمانيا	٧،٣٣٧	٦،١١٦	٩،٣٩١	٢٥،٠٦٢
هولندا	٧،٢٨٣	٧،٧٤٣	٧،٩٧٣	٧،٨١٢
بلجيكا	٦،١١٢	٤،٠٤٩	٧،٥٥٣	٦،١٣٤
اليونان	٧،٩٥٧	٢،٨٣٢	٧،٤٨١	١٠،٢٦٦
إسبانيا	٨،٦٣٩	٨،٥٢٣	٦،٠٤٠	١٣،٥٠٧
كندا	٣،٩٩٠	٢،٧٩٢	٥،٦٠١	٦،٩٧٢
دولة قطر	٦،٤٠٨	٤،٧٠٧	٥،٢٧٠	٣،٧٣٣
قبرص	٧٥٥	٢،٦٣٠	٤،٨٨٣	٩٠٤
دولة الكويت	٤،٩٩٢	٥،٤٥٨	٤،٢٧٠	١٩،٥٣٩
العراق	١٠٢	٥٣٩	٣،٤٠٢	١،٩٤٧
بلاد مختلفة	٢٠،٤٤٩	٣٤،٩٤٤	٢٧،١٠٣	٣٠،٣١٥
المجموع	٤٢١،٤٦٥	٣٩٤،٠٨٩	٣٩٩،٣١٥	٤١١،٩١٨

(المصدر السابق)

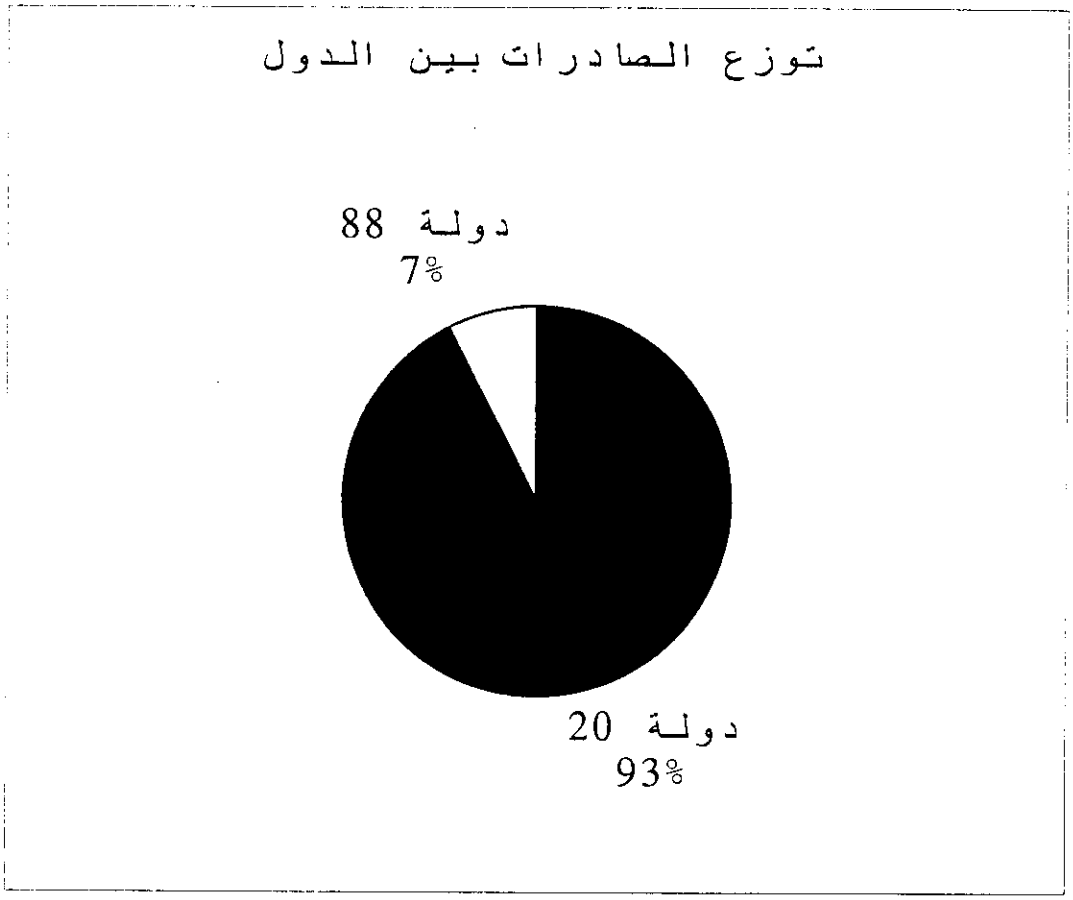

٥-٢ توزع الصادرات الصناعية بحسب المناطق الإقليمية:

يظهر التوزع المناطقي أن أهمية الدول العربية كأسواق مقصد رئيسية للصادرات الصناعية باتت ثابتة بحصة نسبتها ٤٢,٨% من قيمة هذه الصادرات، فيما تقدمتها في العام ١٩٩٩ أسواق الدول الأوروبية ، و لأول مرة في تاريخ التبادل التجاري ، فبلغت حصتها نسبة ٤٤,٧%، و لا يبقى سوى نسبة ١٢,٤٩% حصة كل من الدول الأميركية و الأسيوية (غير العربية و الإفريقية (غير العربية) .

يضاف إلى ذلك أن حصة الدول العربية تراجعت من نسبة ٦٠,١% في العام ١٩٩٦ إلى ٥٣,٦% في العام ١٩٩٨ لحساب الدول الأوروبية التي إرتفعت حصتها من ٣٢,٩% إلى ٣٤,٩% و الدول الأميركية التي بلغت حصتها ١٠,١% بدلا من ٥,٨% في سنة ١٩٩٦.

٥-٢-١ توزع الصادرات بحسب المناطق

المناطق الإقليمية	النسبة لسنة ١٩٩٦	النسبة لسنة ١٩٩٧	النسبة لسنة ١٩٩٨	النسبة لسنة ١٩٩٩
البلدان العربية	%٦٠,١٥	%٥٥,١٦	%٥٣,٦١	%٤٢,٨٠
آسيا	%٠,٣٧	%١,٩٣	%٠,٣١	%٠,١٣
أميركا	%٥,٧٨	%٨,٩٨	%١٠,١٦	%١٠,١٨
أوروبا	%٣٢,٩٥	%٣٣,١٦	%٣٤,٩٧	%٤٤,٧١
أفريقيا	%٠,٣٤	%٠,٣٠	%٠,٥٢	%١,٦٤
أوستراليا	%٠,٤٠	%٠,٥٠	%٠,٤٣	%٠,٥٤
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

(المصدر السابق)

٥-٣ التوزع السلعي :

على صعيد التوزع السلعي لقيمة الصادرات برز تغيير هام في قيمة صادرات الألبسة التي بقيت و لمدة طويلة تتصدر لائحة السلع المصدرة ، فانخفضت حصتها من ٢٤,٦% في العام ١٩٩٦ إلى ٨,٢% مي العام ١٩٩٩ .

و قد تراجعت قيمة صادرات الألبسة الجاهزة من ١٠٣,٨ مليون ل.ل في ١٩٩٦ إلى ٣٣,٦ مليون ل.ل في ١٩٩٩، غير أنها بقيت تحتل المرتبة الثالثة في لائحة الصادرات الصناعية التي تصدرتها منتجات المواد الغذائية و معلباتها بنسبة ١٣,٥%.

تأتي صادرات منتجات الصناعات الكيماوية في المرتبة الثانية إذ بلغت نسبتها ١٣,٧% بما فيها الدهانات و المنظفات السائلة.

تحسنت حصة الجبالات و الماكينات الصناعية فبلغت ٦,٧% بدلا من ٤%، تلتها المصنوعات من الألومنيوم ٧,٤% بعد أن كانت ٦,١% في ١٩٩٨.

و قد إستقرت حصة صادرات الورق و الأشغال من ورق بين ٥,٧% و٥,٩% بين ١٩٩٦و ١٩٩٩.

و إذا أضيفت إليها حصة المنتوجات من كرتون ١,٦% يصبح مجموع حصة القطاع ٧،٥% بعدما عادت صناعتها و نمت منذ أعوام قليلة. و يشار إلى أن هذه الصادرات كانت قبل الحرب تحتل المرتبة الأولى من دون منازع و لعشرة أعوام متتالية.

أما السلع الأكثر تصديرا خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠) فهي المواد الغذائية ١٣% ، الألبسة ١٠%، الصناعات الكيمائية ١٤% ، ورق و أشغال من ورق ٧%، مصنوعات من الألومنيوم ٧% و الصناعات المختلفة ٤٩%.

جدول رقم ١٦- السلع الأكثر تصديرا(١٩٩٦-١٩٩٩):

نوع السلع	%
مواد غذائية	١٣
ألبسة	١٠
الصناعات الكيمائية	١٤
ورق و أشغال من ورق	٧
مصنوعات من الألومنيوم	٧
صناعات مختلفة	٤٩

(المصدر السابق)

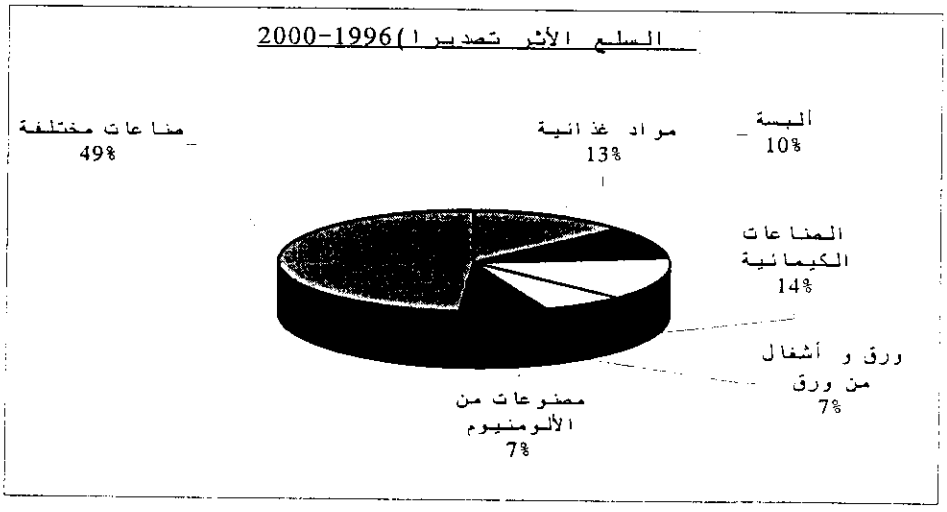

٦-التمويل الصناعي

٦-١ القروض المصرفية :

اتجهت التسليفات المصرفية للقطاع الصناعي نحو الإستقرار خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، حيث بقيت تتراوح ما بين ١٢-١٣% من إجمالي هذه التسليفات .

و يعتبر الحصول على التسهيلات المصرفية إحدى المشاكل الأساسية التي يعاني منها القطاع الصناعي و بخاصة المصانع الإفرادية و الصغيرة الحجم .

بلغت حصة الصناعة في مجمل تسليفات المصارف التجارية الممنوحة إلى القطاعات الإقتصادية في العام ١٩٩٩ "٢٧٤٨" مليار ليرة . أي ما نسبته ١٢,٦% من إجمالي التسليفات المصرفية. و قد شهدت حصة هذا القطاع زيادة قدرها "٣١٢,٤ مليار ليرة لبنانية ، عما كانت عليه في نهاية ١٩٩٨ ، أي نسبة ١٢,٨% .

و في الإجمال بلغت حصة القطاع الصناعي "٣١٦٣,٢" مليار ليرة من مجمل القروض الممنوحة في العام ١٩٩٩ و البالغة "٢٢٨٠٨,٨" مليار ليرة .

٦-٢ القروض ذات الفوائد المدعومة:

بلغت نسبة فوائد التسليفات المدعومة "٥%" و تلك الممنوحة بالعملات الأجنبية لقطاع الصناعة ١٢٧,٦ مليون دولار أميركي في نهاية ١٩٩٩ أي بنسبة ٦٨,٧% من إجمالي القروض الممنوحة و التي بلغت ١٨٥,٦ مليون دولار أميركي .

و قد تطور إجمالي القروض الميسرة الممنوحة للقطاع الصناعي من ٧٥,٨ مليون دولار في ١٩٩٨ محققا زيادة ٥١,٧ مليون دولار، و نسبتها ٦٨,٣% في مقابل زيادة ٧١,٣ مليون دولار على مجموع التسليفات، نسبتها ٦٢,٤% ، و نشير إلى أن القطاع الصناعي شهد أكبر نسبة من النمو ، إذ بلغت حصته من الزيادة ٥١,٧ مليون دولار أي بنسبة ٧٢,١% .

النوع	المبلغ٩٨	المبلغ٩٩	نسبة التغير
الصناعة	٧٥,٨	١٢٧,٥	٦٨,٢%
مجموع القطاعات	١١٤,٣	١٨٥,٦	٦٢,٤%

(وزارة الصناعة، التقرير السنوي، ٢٠٠٠)

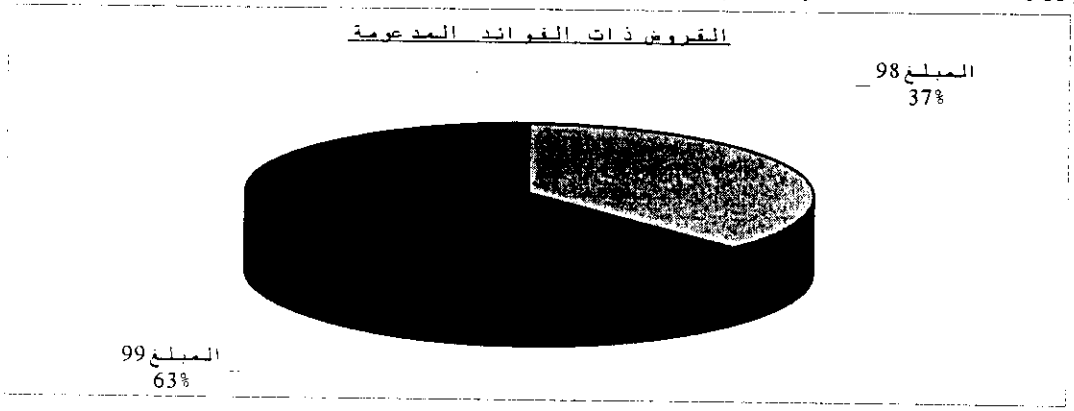

٦-٣ القروض الحائزة على تسهيلات:

إرتفعت قيمة القروض الحائزة على تسهيلات في الإحتياط الإلزامي للقطاع الصناعي سنة ١٩٩٨، من ١٤٦,٨ مليار ليرة إلى ٢٢١,٩ مليار ليرة ، بزيادة بلغت ٧٥,١ مليار ليرة أي بنسبة ٥١,٢% .

و تمثل القروض الممنوحة للقطاع الصناعي ٣٤,٨% من إجمالي القروض في نهاية ١٩٩٩ بانخفاض ٢,٨١ عن العام ٩٨ .أما بالنسبة لإجمالي القروض الحائزة على تسهيلات في الإحتياطي الإلزامي فقد بلغ ٦٣٧,٨ مليار ليرة بنهاية ١٩٩٩، أي بزيادة ٢٢٧,٧ مليار ليرة، و نسبتها ٥٥,٥% عما كانت قي نهاية ١٩٩٨.

النوع	المبلغ٩٨(مليار ليرة)	المبلغ٩٩(مليار ليرة)	نسبة التغير
الصناعة	١٤٦,٨	٢٢١,٩	%٥١,٢
مجموع القطاعات	٤١٠,١	٦٣٧,٨	%٥٥,٥

(المصدر السابق)

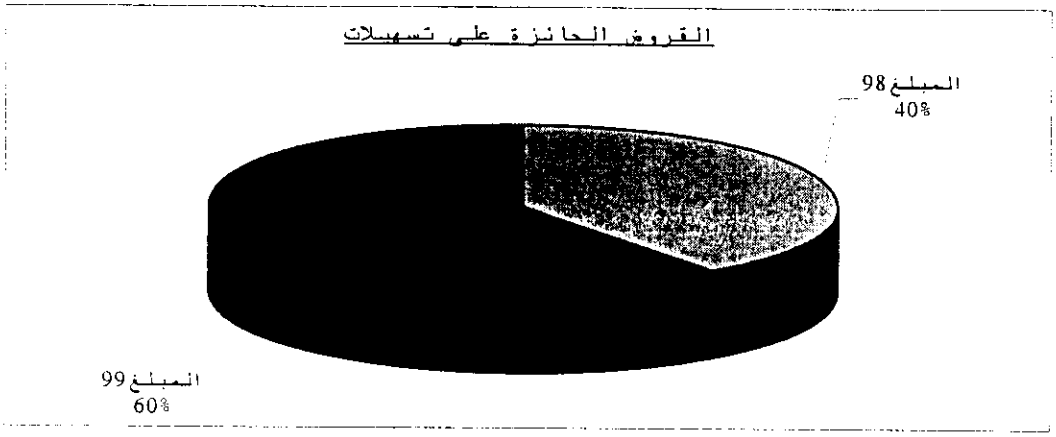

٧- مشاكل القطاع الصناعي :

٧-١ مشاكل عامة

مما لا شك فيه أن القطاع الصناعي في لبنان يعاني من مشاكل عديدة تعيق عملية تطوره. و تندرج هذه المشاكل تحت العناوين الرئيسية التالية:

- القضايا المالية: الإرتفاع في معدل الفوائد ، صعوبة الحصول على إعتمادات مصرفية ، ندرة عمليات التمويل الطويلة الأمد و التأجير ، الإفتقار إلى الضمانات الإضافية.
- المصارفات العامة: الإيجارات المرتفعة ، كلفة الطاقة ، رسوم التعرفة الجمركية.
- التعقيدات الإدارية الرسمية: الإجراءات القانونية المعقدة ، القوانين المقيدة ، المعدل المرتفع للضرائب ، أعباء الضمان الإجتماعي ، عدم وجود مناطق صناعية منظمة ، مشاكل البنى التحتية .
- مشاكل التسويق: المنافسة الأجنبية على الأسواق المحلية و العالمية، النقص في المعلومات.

في التحقيق الميداني الذي أجري مع الصناعيين في العام(١٩٩٨)، حدد هؤلاء الصعوبات المشتركة التي يعاني منها القطاع الصناعي بأكثر من ٦٠ صعوبة تأتي في طليعتها و بحسب درجة الأهمية التي يوليها الصناعيون، الأمور التالية :

١- إرتفاع معدلات الفائدة .

٢- المنافسة الإقليمية في السوق المحلية .

٣- صعوبة الحصول على قروض طويلة الأمد .

٤- تكلفة الكهرباء .

٥- إرتفاع إشتراكات الضمان الإجتماعي .

٦- المنافسة الأجنبية في السوق المحلية .

٧- صعوبةالحصول على قروض قصيرة الأمد .

٨- ضعف الكفالات .

٩- الحصول على نظام التأجير (ليزنغ).

١٠-إرتفاع التعريفات الجمركية.

١١-تكلفة المنتوجات الأخرى من الطاقة .

١٢- إرتفاع سعر الأراضي .

١٣- إرتفاع كلفة التصدير .

١٤- إرتفاع الرسوم و الضرائب .

١٥- النقص في المناطق الصناعية .

١٦- القيود التعريفية في الأسواق الإقليمية .

١٧- نقص في المعلومات عن الأسواق الإقليمية.

١٩- التعقيدات الإدارية في الإدارات العامة .

٢٠- القيود المؤسستية في الأسواق الإقليمية و الدولية .

٢١- كلفة اليد العاملة المؤهلة .

٢٢- تسوية تعويضات نهاية الخدمة .

٢٣- عدم كفاية خدمات الضمان الإجتماعي .

٢٤- تعقيدات المعاملات الجمركية .

وتتفاوت درجة الصعوبات بحسب أنواع الصناعات ، ففي صناعة الأغذية والمشروبات تتصدر قائمة الصعوبات ، كلفة الكهرباء و معدلات الفائدة . بينما في قطاعات النسيج و الملبوسات و الجلود و المنتجات الخشبية و المفروشات تأتي في طليعة الصعوبات المنافسة الإقليمية و الأجنبية قبل معدلات الفائدة و كلفة الكهرباء و إشتراكات الضمان الإجتماعي .

و يرى أصحاب مصانع المنتجات المعدنية و غير المعدنية أن الصعوبات الأساسية في قطاعهم تكمن في المستوى المرتفع للفوائد و صعوبة الحصول على قروض طويلة الأمد .

٧-٢ الحلول الممكنة

بات من المعروف و المتداول ضرورة إتخاذ إجراءات إدارية وتوفير التسهيلات التي يحتاج إليها المستثمر كي يوظف أمواله في لبنان ومن بينها:

- تعريف المستثمر على المناخ الإستثماري في لبنان .
- تسهيل منح الرخص و الإجازات للمستثمرين .
- تسهيل الحصول على الإفادات العقارية .
- المساعدة في إستيراد المعدات و المواد الأولية .
- مساعدة المستثمر في تسهيل أعماله في وزارة المالية .
- مساعدة المستثمرين في مرحلة ما بعد تشغيل مشاريعهم الإستثمارية من أجل تذليل العقبات التي قد تعترضهم .

٨- الخطة الخماسية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)

٨-١ إقتراحات الخطة الخماسية:

لحظت الخطة الخماسية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) مبلغ ١٩٦,٩ مليون دولار أميركي، لدعم الصناعة اللبنانية .

و لقد إقترحت الخطة برنامجا مرحليا على ٣ مستويات لدعم القدرة التنافسية و الميزة التفاضلية للقطاعات الإنتاجية ، و من أهم ما جاء في هذا البرنامج ما يلي :

أ- إجراءات فورية و عاجلة لإزالة بعض العوائق أمام تنشيط التبادل التجاري و لتشجيع الإستثمارات و بصورة خاصة الأجنبية ، تتعلق بتصديق بعض المستندات التجارية و شهادات المنشأ ، و التخفيف من الروتين الإداري للإسراع في عملية تخليص البضائع و إستيفاء الرسوم الجمركية ، و اللجوء إلى إجراءات فعالة للتحقق من إستيراد المواد الأولية بدلا من الإجراءات المعقدة و الطويلة .

ب-تدابير تتعلق بتمتين القواعد الرئيسية لبناء القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية عن طريق إزالة التحديات التي تواجه هذه القطاعات في هذا المجال .

ت-وضع إستراتيجية إنمائية للمجموعات الإنتاجية الواعدة من حيث القدرة التنافسية ، و ذلك لاتخاذ الإجراءات الفعالة على مستوى كل قطاع بصورة منفصلة . و لقد تضمنت الخطة الخماسية دراسة وحل وضع سياسة تسويقية منسقة لقطاع السياحة ، وحول اعتماد سياسة تصدير لقطاع المجوهرات . و يمكن خلال السنتين الأوليين من الخطة تحضير مثل هذه الدراسات للقطاعات الأخرى ذات القدرة التنافسية و الجاذبية الإقتصادية و الإجتماعية العالية .

و تلخص الخطة في مجال الميزة التفاضلية و القدرة التنافسية إلى إقتراح " صندوق لدعم التنافسية " رأسماله حوالي ٢٥ مليون دولار أميركي ، و ذلك لتنفيذ المشاريع التي تتطرق بصورة خاصة لمواضيع النمو(growth) و التنافسية (competiveness) . و يمكن الحصول على رأس المال اللازم بواسطة القروض أو الهبات الخارجية . و تعطى الأفضلية في الإستفادة من قروض الصندوق للمجموعات الإنتاجية (Group of firms) التي تبني للعمل معا على أساس جماعي (clusters) لدعم التنافسية . كما تقترح الخطة أيضا إرتباط هذا الصندوق بمجلس خاص بالتنافسية يمكن إنشاؤه لهذه الغاية .

و إنطلاقا من القدرات التنافسية للصناعات اللبنانية ، ركزت الخطة على بناء المزايا التفاضلية لصناعة المجوهرات في لبنان .

و تبرز الخطة الخماسية للإنماء الحاجة إلى :

- خفض التكاليف التي يتحملها مستوردو المواد الأولية والمنتجات الوسيطة، واتخاذ خطوات عاجلة لتبسيط المعاملات التي يجريها المستورد للحصول

على الحق القانوني في استيراد المواد الأولية بصورة مؤقتة وخفض التكاليف التي يتحملها في هذا الصدد.

- إعادة النظر في قانون العمل ليصبح أكثر مرونة، وتخفيف الأعباء عن كاهل أصحاب العمل، لأن هذه الأعباء تقضي على إمكانية خلق فرص عمل جديدة. وهناك حالياً اتفاق في وجهات النظر عند أصحاب العمل والعمّال حول عدد من الخطوات اللازمة لإصلاح نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كإدخال تقديمات للبطالة، وإلغاء بعض البرامج الإلزامية مثل برنامج التعويضات العائلية، وتقليل الهدر، وإستبدال برنامج التقاعد .
- تخفيف كلفة التيار الكهربائي والمحروقات. وتقترح الخطة إجراء دراسة لتقييم احتمالات إعادة النظر في تعرفة الكهرباء، من قبل مؤسسة كهرباء لبنان بالنسبة للزبائن من مؤسسات الأعمال.
- خفض رسوم تسجيل الأراضي في المناطق الحرة والمناطق الصناعية، وإنشاء مناطق صناعية جديدة بهدف تحقيق الإنماء المتوازن بين المناطق. إن اتخاذ مثل هذه الخطوات يحل المشكلة الناجمة من قلّة المساحات المخصصة في لبنان للاستعمال الصناعي والتي تجعل من أسعار استئجار الأراضي أعلى مما هي عليه في البلدان المجاورة بعدة أضعاف.

٨-٢ تعزيز خبرات الإدارة والخبرات الصناعية:

- إنشاء مراكز لرعاية واحتضان الأعمال و توفير الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة و بخاصة في مرحلة إنشائها. والخطة الخماسية للإنماء تؤازر المشروع الوطني الذي اقترحته وزارة الصناعة لإنشاء ستة مراكز من هذا النوع.
- تشجيع نقل الخبرات والمهارات من المؤسسات اللبنانية العاملة في الخارج.
- رفع مستوى تدريب وتعليم مدراء المؤسسات.

٨-٣ تحسين الحصول على المهارات والموارد التخصصية:

- يضم لبنان حالياً عدة معاهد و مدارس مهنية و تقنية، ألا أنّ مناهجها باتت من الماضي، كما أنّ التدريب العملي فيها محدود لا يلبي احتياجات القطاعات التي تحظى بالأولوية. إن من الأولويات وضع برامج لإنشاء مراكز مهنية ومراكز تقنية قطاعية تنسجم مع احتياجات الصناعات التي تحظى بالأولوية.
- وجود بنية تحتية متخصصة من الإتصالات السلكية و اللاسلكية (شبكات معلومات، خطوط مستأجرة إضافية)
- إنشاء قاعدة للمعلومات عن الشركات و الأفراد ضمن شبكة المهاجرين اللبنانيين في الخارج.

المراجع

أولا : باللغة العربية.

١. المؤسسة الوطنية للإستخدام، "تصنيف المهن في لبنان "، ١٩٨٩.
٢. مصرف لبنان ،"التقرير السنوي ١٩٩٨" .
٣. وزارة الصناعة، "تقرير عن الصناعة في لبنان ١٩٩٨-٢٠٠٠،إحصاءات و نتائج"، ٢٠٠٠.
٤. مجلس الإنماء و الإعمار،"الخطة الإنمائية الخماسية ٢٠٠٠-٢٠٠٤" .

ثانيا : باللغات الأجنبية .

1. Gerard Bapt, "les aides publiques aux enterprises en matiere d'emploi: bilan et perspectives".1999.office parlementaire d'evaluation des politiques publiques.
2. "Development Cooperation Report Lebanon:1999", UNDP,2000
3. Lebanon,Ministry of Industry, " A Report on Industry In Lebanon 1998-1999,Statistics and Findings",2000.